

حروب الدوائر المغلقة

صناعة دول التكنات العسكرية في الشرق وتحويل الأوطان إلى معتقلات

لماذا فشلت الحيد من الأنظمة العربية في خاف الدولة المدنية؟!

عنف الدولة أوجد في المجتمع مخلوقاً مربعاً هو الإرهاب

الدولة القمعية وليدة مرض نفسي في عقلية من يقودها

ربما نذهب إلى دويلات المذاهب والطوائف والأقاليم المتصارعة

الاتجاه الصحيح، وكلما ارتفع حماسها ضعف بصيرتها وزادت في سرعة قذف مسارها نحو النفق المظلم الذي تظن أنه ممر العبور إلى الخلاص.

في ظل هذا الواقع المأزوم والفاقد لنوعية المخرج، تفرض عدة أفكار ومعتقدات، لكنها هي إنتاج فعل عنف الدولة ورد فعل عنف الجماهير. فإذ تصبغ الحرب ضرورة في سبيل تغيير الواقع، تكون الجريمة من قوانين وقواعد قلب الأوضاع. فإن فقد مبدأ الجريمة السياسية، لن يكتب لأية عملية تغيير من نجاح.

هي نظرية التدمير الذاتي وانتحار الأمة. بل إطلاق النار على النفس. كيف تقدم الأمة على تنفيذ حكم الإعدام بحق نفسها؟ أصبح الإرهاب من لغات العصر في الخطاب السياسي، بل قوة مفروضة تمارس حق الحضور الدائم في كل الصراعات. فإن كانت الدولة قد مارست هذا النوع من أساليب السيطرة. فإن الجماهير تصنع عدة صيغ لممارسة أساليب الإرهاب حتى تحول إلى غول يأكل لحم ضحاياها من الشعب، وله عقول وعقائد وبرامج عمل وقيادات واتباع، بل تحول إلى لغة عالمية ليس لها وطن معين.

ندرك من خلال ما تقدم أن المنطقة العربية بما جرى فيها من صراع الجماهير والدولة، قد خرجنا من مرحلة الدولة الأزمومة، إلى حقبة التفكك الجغرافي - السياسي، وغياب المشروع الوطني. فلم تكن سلطة قادة الجيوش، إلا نكبة ضربت المنطقة، لأن العقل الذي يحكم من خلال القوة العسكرية، لا تذهب به مسافات الرؤية أكثر من قوة القذيفة وسرعة انطلاقها. ومن هنا صارت الانفجارات المسلحة ملازمة للتغيير السياسي. وإن كان هذا العمل لن يذهب في مصير الأمة نحو الحلول.

لقد تمازجت الأفعال بين الدولة القمعية والعنف والإرهاب. وكان هذا الثلاث هو العهد المقدس بين السلطة والقوة. ولعل خطراً ما في الأمر هو إعادة خلق دولة العنف بواسطة الجماهير.

في هذا لا يكون الخلل في السلطة فقط. بل في كيان الأمة التي جاءت من الشارع والجماهير، لكنها عجزت عن إعادة بناء الوعي السياسي، وكأنها انتقلت من مرحلة هتافات الشوارع إلى حقبة الحكم المطلق.

ظاهرة مثل هذه في أزمنة العقل السياسي العربي، لم تتل بعد وبالشكل المطلوب، حقها من القراءة الموضوعية وإن صدرت عدة دراسات فيها. لكن تظل قضية غياب المعلومات الكافية، وهذا يدخل في إطار أسرار أمن الدولة.

هو من يدخل العقل المدرك في إطار القصور المعرفي في إعطاء التجارب والأحداث حقها في التقييم الموضوعي، وهو ما صنع أزمة الحلقات المفقودة في واقع التصعد والانقسام في الشرق الأوسط.

قيام الدولة المدنية في مغلقة العجز الكامل، بل فرض الحروب الاهلية التي أصبحت هي البديل التخريبي، إما قمع الدولة، أو الحرب.

وحين يخرج السلاح من التكنات العسكرية إلى الشارع، ويسقط في أياد غير مدركة في تعاملها مع هذه القوة التدميرية تعجز كل العقلات عن خلق قاعدة للحوار كي ينقذ الوطن والمواطن، وحين يحمل المواطن السلاح فلا يقتل غير المواطنة ويصبح هو القاضي والجلاد. هذا ما يجري في دول التناحر التي ظنت أن السلاح هو الطريق نحو الحرية والعدل.

وحين يقود العنف إلى الجريمة، يصبح قانون الدم هو السلطة التشريعية، وهي شرعية الناب والمخلب، وقد أدركتها شعوب منذ عهود غابرة في لعبة الصراع لمفهوم السلطة.

هذا العامل الدائم في أزمة السلطة في الشرق، هو من يحكم اليوم، وكأنه عقيدة المقدس في كيان الدولة الشرقية بل في الراهن تتصدع جغرافية الوطن إلى كيانات، وربما نذهب إلى دويلات الأقاليم المتصارعة فيما بينها.

المواطن صفر هو الموضوع في حالة خروج عن مقدرة التفكير والفعل والمصاب بمرض التحجر في عقله غير إن حركة التاريخ في المجتمع تظل قوة فاعلة في دفع الأحداث نحو مسارات مغايرة، ففي الأوقات التي تنتشر فيها الفوضى، تصنع الجماهير قوانينها المعتمدة على قوتها.

فالفوضى والفوضى هنا، تظهر في عقائد الثورة والكفاح والتمرد وخلق إرادة التحدي. وفي هذه الأوضاع المتفجرة ليس من السهل إقناع الجماهير بالعودة إلى نهج الصواب والحق، وغيرها من مفردات الهزائم والركوع في نظرها.

لأن الحالة النفسية التي تمر بها، لا ترى من خلالها غير اللون الأحمر.. النار والدم. وهي قوة الاندفاع والوقود الدافع إلى رغبة الكسر وهدم كل الحواجز الفاصلة، من الحكم والقيادة والافتكار، بل وحتى الأفراد.

إن الجماهير في هذه النفسية، تمر في فترة القوة الطارئة لكل ما فرض عليها في السابق، ولن تقبل إلا يقبل كل الأوضاع وهدم ما هو يحكم الحتمية المطلقة، وفي هذا شعورها نحو إعادة صياغة تاريخها، عبر عنف الجماهير.

ولكن تصاعدت حدة الانتقام من العهد السابق، ظنت أنها رسمت معالم الغد، غير أن تراكم رصيد الدم والنار، لا يخلق لها ميزات الرؤية لما هو قائم، فتذهب إلى نفس صير الحكم السابق في الغناء والخراب.

سقوط الدولة القمعية لا يعني وصول المجتمع إلى بر الأمان. بل يكون المهال للدخول في عدمية من التدمير الذاتي، والجماهير الفوضوية لا تملك مقدرة في خلق القدرة العملية في إعادة صياغة الوعي السياسي، بل هي في طريق الاندفاع الحماسي، تنفذ الرؤية على التمييز والاختيار، ولا تقبل من يقول لها: إنها لم تذهب نحو



تساق بالسوط والسكين.

وحينها تترك الفوضى كغفل غير مدرك لن يقودها إلا إلى مسلح الجزائر حيث دماؤها تشرب ولحمها يقطع وجلدها مزق وعظمها مكسور.

لك على الدولة جعل مركزها في نظر الجماهير مثل قصص الأسد الجائع لو خرج منه لفتك بمن حوله.

لذلك يجب عرس حالة الخوف من سقوط الدولة في أنفوس الجماهير لأنه بعدها لن يأتي غير الخراب.

ولا داعي للانتظار الجئة لأن هذا الحلم من صنع أوامم الفوضى، والثورة والشعارات الخادعة التي تسوق وقت الزحف في الشوارع. من كل هذا يلحظ هذا التساؤل على الواقع العربي، لماذا فشلت العديد من الأنظمة العربية في خلق الدولة المدنية؟

من الحروب إلى الإزمات ومن الإزمات إلى الحروب تلك هي حروب الدوائر المغلقة في الشرق. ليست هذه الحالات وليدة عجز الراهن بل هي امتداد لتاريخ الدولة التسلطية في المنطقة العربية.

بمعنى أن تكون هناك مسافة فاصلة بين الاستقرار والجماهير. فإن كانت الدولة هي القوة القهريه ما يأتي بعدها لن يكون غير التدمير.

ونعود لطرح سؤال آخر هل عجزت هذه المجتمعات عن قيادة دولها؟ لا تطرح الاجابة لموقع واحد يكون فيها هو صاحب الحق في المنطق. القيادة لا تخرج إلا من واقع المجتمع، وطالما هذا الواقع مأزوم في كيانه يصبح في دائرة العجز السياسي في تجاوز حالات التراجع للخروج نحو مساحة الاستقرار والتي تدخل في رهان الفرض عبر القوة.

العراق وليبيا وسوريا والصومال واليمن والسودان ولبنان وأفغانستان. ولن تقف الجغرافيا التدميرية عند حدود هذه الدول، بل تسير حسب المخطط السياسي لمشروع الشرق الأوسط الجديد.

تفكر دول لا تعرف من العمل السياسي سوى الانقلاب وأبواب السجون، بل حولت الأوطان إلى معتقلات وكان الوطن هو الطريق نحو التفر.

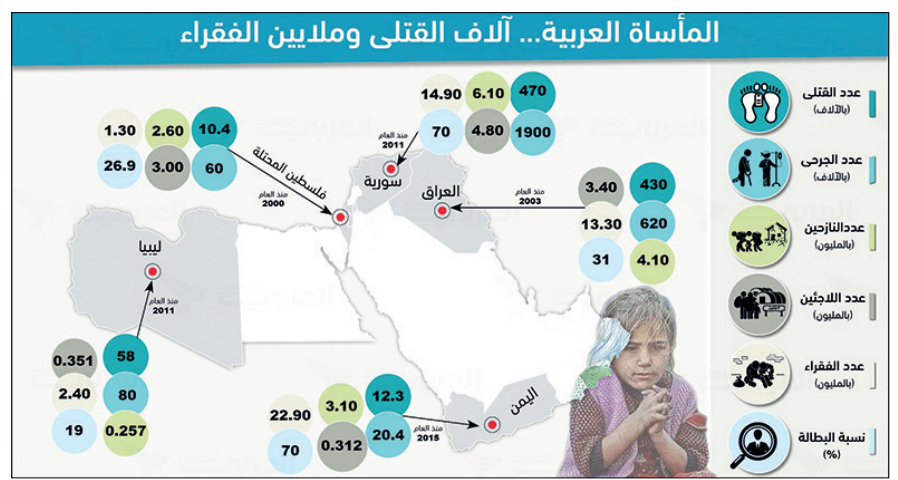
غير هذا لا تغفل تراكم التناحرات المذهبية والطائفية والحزبية والقبلية والمناطية، وكل أشكال التفكك والتمزق، مما يدخل مسألة

إعلانات مفقدان

- يعلن المواطن / اسامة محمد محمود العواضي عن فقدان جواز سفر رقم 13451587 صادر من الرياض ويرجي ممن يعثر عليه تسليمه إلى اقرب مركز شرطة.
- يعلن المواطن / أكرم سعيد عبده أحمد عن فقدان جواز سفر صادر من عن ويرجي ممن يعثر عليه تسليمه إلى اقرب مركز شرطة.
- يعلن المواطن / عبدالله احمد محمد عبدالله عن فقدان جواز سفر رقم 11031775 صادر من تعز ويرجي ممن يعثر عليه تسليمه إلى اقرب مركز شرطة.
- يعلن المواطن / علاء ياسين عبدالوهاب سعيد عن فقدان جواز سفر رقم 10865758 صادر من تعز ويرجي ممن يعثر عليه تسليمه إلى اقرب مركز شرطة.
- يعلن المواطن / طلال علي أحمد غالب علي عن فقدان بطاقة شخصية ويرجي ممن يعثر عليها تسليمها إلى اقرب مركز شرطة.
- يعلن المواطن / محمد أحمد محمد عبدالله عن فقدان جواز سفر صادر من تعز ويرجي ممن يعثر عليه تسليمه إلى اقرب مركز شرطة.
- يعلن المواطن / نجيب عبده علي قائد المنسوب عن فقدان جواز سفر رقم 11521983 صادر من تعز ويرجي ممن يعثر عليه تسليمه إلى اقرب مركز شرطة.
- يعلن المواطن / تميم جلال سيف عثمان الجلال عن فقدان جواز سفر رقم 12175938 صادر من تعز ويرجي ممن يعثر عليه تسليمه إلى اقرب مركز شرطة.

ترتهن موضوعية الأزمة لمفهوم الدولة المدنية في الشرق، وعدم بناء حقوق المواطنة في الكيان السياسي الذي تمثل في نوعية القيادة والتي لم تصل إلى الحكم - السلطة إلا عبر الانقلابات العسكرية والمخابراتية في تركيبة تلك الأجهزة.

نجمي عبدالمجيد



فلم تكن تلك المواجهات في الداخل بين العسكر والفكر المدني إلا بهدف تأصيل عقلية الإمساك بالحكم عبر القتل والدم ونفي الآخر بواسطة السلاح، وهي ثقافة قتالية أصبحت في معظم الأحوال، المذهب الأمثل في إعادة رسم المشهد السياسي وما يعقب ذلك من فتح أبواب المعتقلات والتعذيب والقبور الجماعية حتى شعارات الحفاظ على أمن الوطن، حماية الدولة، هزيمة أعداء الأمة وغيرها مما يردد في دورة كل صراع هي من أساليب القمع المنظم.

إن دوام المؤامرات والانقلابات العسكرية يفقد معنى الدولة هيبتها ويحولها إلى ساحة صراعات تقود الشعب إلى الحروب والفتن.

ومما يطرح من نظريات السياسة ما تقول: إن أردت دمار أمة اجعل من الفوضى السياسية عقديتها المقدسة.

وهناك من يعمل في السياسة العبيثية ومن يعمل في السياسة الفاعلة. اصحاب السياسة العبيثية هم من ينتج لامة كل اصناف الفوضى المدمرة فلا ترى لهم من عمل له فائدة سوى نشر الموت والتخريب وإيصال الشعب للجوع والنل بل حتى الكفر بكل القيم الاخلاقية والدينية، وجعل الحرام جزءاً من الذكاء والحق المكتسب ورفع راية العصيان ضد كل ما هو انساني، وكلما تممت هذه الشرور في النفس الانسانية عند الفرد أو الجماعة تظن انها قد وصلت إلى مبادئ الخلاص من التهر والظلم لكنها لا تذهب إلا نحو مزيد من احراق ذاتها في نيران الفتنة.

عنف الدولة أوجد مخلوقاً مربعاً في المجتمع هو الارهاب، لم يكن الوصول إلى هذه الحالة إلا عبر ترسيخ نظرية في الوعي السياسي من القاعدة إلى القمة هي وليدة تراكم خبرات العنف في الفعل المحرك نحو نظرية الدولة وفي هذا يقال: الدولة هي إنتاج للقوة في مختلف جوانبها فان فقدت الدولة هذه الصفة يذهب المجتمع إلى حافة التدمير.

وهذا المفهوم له ما يطرح في اساليب التداول في القيادة، ومن اطروحات التحكم في السلطة أن الشعوب ان رأت في الدولة الرخوة والتصعد تستنجح كل الحمرمات وتضرب بالقوانين عرض الحائط وتفرق الفوضى لأن الشعب ما هو إلا خليط من الفضائل والجرائم فمن الأمم من لا تحكم إلا والسوط نازل على ظهرها والسجون منازل لتأديبها وقد يرى البعض في هذا ظلم الدولة وقهرها للناس.

غير أن فضيلة الظلم لبعض الأفراد يكون في صالح حفظ أمن الغالبية وحتى قوة موازين المجتمع عند حدود العقول من الاتزان السياسي. وقد شاهدنا في عدة دول كيف انهارت الأمة بعد سقوط الدولة وتحولت حياتها إلى حرائق وخراب ولم تقدر الفوضى أن تصنع لها حتى رغيفاً واحداً من الخبز كي تأكل.

الدولة القمعية وليدة مرض نفسي في عقلية من يقودها!! هذا الطرح يقودنا نحو أعمق التساؤلات في واقع أزمة السلطة.

1 - هل قوة السلاح تخلق الأمان للدولة؟

2 - هل التوسع في بناء السجون يساعد على تصلب أرضية المجتمع من هزات التقلبات السياسية؟

3 - هذا المرض السلطوي يظل محصوراً في قمة الهرم السياسي أم يصيب الأمة في نسيجهاتها؟

مثل هذه التساؤلات لن تجد لها من حلول الاجابة غير جرأها إلى مفاهيم التضارب حول أشكال العلاقة بين الرغبة والاستطاق والحالة التي تصل إليها.

علينا ان ننظر إلى مسألة في غاية الأهمية هنا وهي دوران الأزمة في نفس الحلقات المغلقة وإعادة إنتاج الدولة القهريه من قبل الجماهير. هنا نقف أمام طرح ماذا تعني القيادة؟

وهل الأمة الفوضوية لا تنتج غير هدم الذات؟؟ في هذا تطرح الرؤية: أن الجماهير صانعة للفوضى والتخريب (نظرية الفوضى الخلاقة) وهي أن تطاولت على هببة الدولة لا تلبث أن تسقطها تحت أقدامها وتسحقها وتلعن رجالها بل ان ليتحت لها الفرص سوف تذيبهم وتأكل لحمهم.

لأن الجماهير حين تصاب بصرع الفوضى أول ما تسعى لتدميره - الدولة بمن فيها.

لكن حين تنهار الدولة تصبغ الجماهير مثل قطعان الأغنام التي

دعوة لتقديم عطاءات

Ref: Tender /03/Taiz Hub/March 2025

الموضوع: مناقصة رقم (3) والخاصة بطلب أعمال إنشاء وتنفيذ الحمامات العائلية في نطاق مشاريع مياه (حزام اسفل -عزلة أبوع وكيشة- عزلة قدس) مديرية المواسط & (الغاء - عزلة الأصابع مديرية الشمامتين محافظة تعز - مشروع GFFO)

تدعو منظمة كير العالمية - اليمن، الشركات والمكاتب المؤهلة إلى تقديم عطاءاتهم بخصوص المناقصة الخاصة بطلب أعمال إنشاء وتنفيذ الحمامات العائلية مشروع GFFO في اليمن.

يمكن للمكاتب والشركات المؤهلة المهتمين ذوي الخبرة والكيان القانوني الحصول على المظاريف ذات الصلة أثناء ساعات دوام المنظمة (من الساعة ١٠:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٥:٣٠ عصرًا) من الأحد إلى الخميس.

منظمة كير العالمية -محافظة تعز
تعز المدينة حي المجلبة - بجانب جامع هائل سعيد انعم..
تلفون: +967- 770281607 -777322884

ولهريد من المعلومات يرجى
التصوير إلى مقر المنظمة لأخذ
الوثائق على العنوان التالي:

- يجب أن تسلّم الطعّات موقّعة ومختومة في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر ويجب أن تتضمن الطعّات ما يلي:
 ١. ضمان بنكي غير مشروط مقطوع أو شيك مقبول الدفع بمبلغ \$١٠,٠٠٠ دولار صالح لمدة ١٢٠ يوم من تاريخ فتح المظاريف.
 ٢. صورة من البطاقة الضريبية والزكوية سارية المفعول.
 ٣. صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
 ٤. دفع مبلغ مقطوع لا يرد وقدره ١٠,٠٠٠ ريال يمني لشراء وثائق المناقصة.
- يجب على من ترسي عليه المناقصة أن يقدم ضمان تنفيذ غير مشروط أو شيك مقبول الدفع بمبلغ ١٠% دولار من قيمه العقد صالح بحسب فتره تنفيذ المشروع.
- يجب أن يكون عرض السعر ساري المفعول لمدة ستة أشهر.
- يجب أن يكون المتقدم خيرة وعمل مع منظمات أو جهات أخرى في نفس المجال.
- يجب أن يكون العطاء موقع أو مختوم مالم سيتم استبعاد العطاء من المناقصة.
- العطاء يقدم بالوالار والدفع سيكون بالوالار.
- يعتبر العطاء ملغي في حالة مخالفة أي من الشروط أعلاه.
- سوف يتم عقد إجتماع يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥-٠٣-١٧ للرد على استفساراتكم كامله.
- آخر يوم لبيع المظاريف يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٥-٠٣-٢٥.
- آخر موعد لتقديم العطاءات يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٠٣/١٧ في موعد أقصاه الساعة ٣ عصرا إلى مكتب المنظمة في تعز كما هو موضح أعلاه وأي عطاء يقدم بعد الوقت المحدد لن يتم استلامه.
- سيتم فتح المظاريف يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٥/٠٣/١٩ الساعة العاشرة صباحاً بحضور الشركات أو من يمثلهم في مقر المنظمة في تعز.
- **تحتفظ منظمة كير العالمية بحقها بقبول أو رفض جزء أو كل العطاءات دون ابداء الأسباب.**
- علماً أن المنظمة غير ملازمة بالترسية على أقل الطعّات.

إعلانات قضائية

رئيس محكمة المقاطرة الابتدائية القاضي / مجيب سليمان كليب

● بناء على استئناف القضية المدنية رقم (5) لسنة 1445هـ المرفوعة من المستأنف / صالح محمد ناصر الشنكي وآخر ضد المستأنف ضده / الشيخ محسن حمود العيفي حيث تم إعلان المستأنف ضده عدة مرات ولم يحضر لعدم معرفة محل إقامته، وتم تأجيل الجلسة إلى 29 / 4 / 2025م. لذا يتم إعلان المستأنف ضده / الشيخ محسن حمود العيفي بحسب المادة (45) من قانون المرافعات حتى يتم النظر والفصل في الاستئناف وفقاً للقانون.

القاضي / حسن عبدالله محمد سليمان رئيس محكمة الاستئناف م / ابن

● تنتظر محكمة البريقة الابتدائية طلب انحصار وراثة المتوفى / باسل مصطفى عثمان سالم تقدم به / مصطفى باسل مصطفى عثمان، والورثة الشرعيين هم: زحل محمد عبدالله نعمان (أرملة المتوفى)، مصطفى باسل مصطفى (ابن المتوفى)، وتم تحديد الجلسة ليوم الأحد الموافق 16 / 3 / 2025م ومن لديه أي اعتراض فعليه الحضور إلى المحكمة بالتاريخ المحدد أعلاه.

القائم بأعمال رئيس محكمة البريقة الابتدائية القاضي / مروى خالد عمر السباعي

محمد عبدالله الملك الرعيثي وكيل نيابة الشرق تعز

● يعلن قلم التوثيق بمحكمة الحوطة الابتدائية بأنه تقدم إليه المواطن / عبدالله نعمان مقليل عقلان يطلب بدل فاقد لعقد البيع والشراء الموقف لدى قلم توثيق محكمة الحوطة الابتدائية برقم تسلسل (209) دفتر (1) مجلد (2) صفحة (107) بتاريخ 28 صفر 1428هـ الموافق 18 / 3 / 2007م من البائع عليه / جمال مصلح الهمداني وذلك بشأن البيع وهو قطعة الأرض رقم (456) حي الخليل (1) للمنطقة السكنية الرابعة مشروع المدينة الخضراء الواقع م / لحج مديرية تبن وساحتها (2٥00) بالأبعاد (شرقاً م 20 م × شمالاً 25م). وبناء عليه فمن لديه أي اعتراض على منح مقدم الطلب لبدل فاقد العقد المذكور فعليه التقدم لقم التوثيق خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان ما لم سوف يستجيب القلم للطلب.

رئيس محكمة الحوطة الابتدائية م / لحج القاضي / ذكريات عبدالكريم المساوي

● تعلن محكمة الحجرية الابتدائية بأن تقدم إليها الأخ / زيد عبدالله علي زيد وكيلنا عن فؤاد سعيد زيد العززي مدعياً بأن سعيد زيد سعيد احمد العززي توفي قبل 58 عاماً تقريبا وانحصر إرثه بزوجه مسك محمد علي صالح وبأولاده منها وهم: محمد وأحمد وأحمد سعد وفؤاد وأول سعيد زيد سعيد

● تعلن محكمة الحجرية الابتدائية بأنه تقدم إلى المحكمة الأخ / عبدالجبار مقليل صالح العامري مدعياً بأن مورثته الرجومة فاطمة بنت صالح ثابت 1962م وانحصر إرثها بولدها نعمان صالح سعيد العامري من زوجها المتوفى قبلا ولا وارث لها سواه، ثم توفي نعمان صالح سعيد العامري عن ابنتيه وهما: زهر بنت نعمان صالح ومسك بنت نعمان صالح سعيد العامري وعن ابن عمه طه سعيد عثمان سعيد العامري ولا وارث له سواهم، ثم توفيت زهر بنت نعمان صالح سعيد عن ابنتها عبدالجبار مقليل وعن بناتها ورد ونجاة وبديل بنات مقليل صالح العامري ولا وارث لها سواهم، فمن له أي دعوى او اعتراض على الحصر الوراثي الوارد أعلاه فعليه التقدم للمحكمة خلال مدة شهر من تاريخ هذا الإعلان ما لم ستسير المحكمة بالإجراءات وفقاً للقانون.

محمد عبدالعزيز محمد محمد أحمد الرياطي يحمل بطاقة شخصية صادرة من تعز برقم (04010472046) وتاريخ 27 / 12 / 2022م بصفته ابن المتوفاة / جليلة أحمد ناجي مدعياً أن والدته المذكورة توفيت وفاة طبيعية في عام 2013م وانحصر إرثها في أولادها وهم: عبدالله محمد محمد احمد 74 سنة وعبد العزيز محمد محمد احمد 71 سنة وسعيد محمد محمد احمد 56 سنة وعبدالغني محمد محمد احمد 54 سنة وعبدالواسع محمد محمد احمد 51 سنة وامين محمد محمد احمد 50 سنة ونور محمد محمد احمد 67 سنة وجورية محمد محمد احمد 45 سنة ونجاة محمد محمد احمد 37 سنة وجيلية محمد محمد احمد 39 سنة ولا وارث لها غير من ذكر. وعليه فمن له اعتراض على ذلك فعليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة صبر الابتدائية القاضي / عادل محمد احمد المقطري

● تعلن نيابة ومحكمة شرق تعز للمتهم / عادل عبدالله عبدالعزيز البسطي وذلك للحضور إلى محكمة شرق تعز خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان وذلك لرد على الدعوى الجنائية المرفوعة ضده من قبل نيابة الشرق في القضية رقم 227 لسنة 2022 ع ج ما لم سوف يتم محاكمته غيابياً كفاً من وجه العدالة طبقاً لنص المادة 285 ج وما بعدها بشأن إجراءات محاكمة المتهم الفار من وجه العدالة.